مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥١٧**

الأربعاء ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فتيخ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد فاز باتو
	البوسنة والهرسك	السيد باربليتش
	جنوب أفريقيا	السيد مشابين
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد أونغانغا نديبي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أمييفيوري
	الهند	السيد مانجيف سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2011/239)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

يوم اللغة الصينية

الرئيس (تكلم بالصينية): بما أن اليوم هو يوم اللغة الصينية، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الوفد الصيني.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2011/239)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/239، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد كهاري.

السيد كهاري (تكلم بالصينية): اليوم يوم اللغة الصينية. أود أن أبدأ بتهنئة نائب الممثل الدائم للبعثة الصينية لدى الأمم المتحدة، السيد وانغ مين، وأن أعرب عن أطيب تمنياتي وتهانيّ إلى جميع الشعوب الناطقة باللغة الصينية.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأوافي مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة في السودان. معروض على المجلس آخر تقرير للأمين العام (S/2011/239) عن بعثة الأمم المتحدة في السودان، وهو يبين أنشطة البعثة حتى ١ نيسان/أبريل والتوصيات المتعلقة بتمديد ولايتها التي ستنتهي في ٣٠ نيسان/أبريل.

أود أن أبدأ ملاحظاتي اليوم باستعراض آخر التطورات في السودان، يلي ذلك تقديم عرض لآخر التطورات فيما يتعلق بمفاوضات ما بعد الاستفتاء، وحالة الأحكام المعلقة من اتفاق السلام الشامل، قبل أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية المتصلة بالتخطيط لبعثة متابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثّل الانتهاء بنجاح من استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان إنجازا بالغ الأهمية. وهو يقف شاهداً على التزام طرفي اتفاق السلام الشامل بالسلام، وعلى شجاعة فخامة الرئيس البشير وفخامة النائب الأول سلفا كير. وقد بذل طرفا اتفاق السلام الشامل جهوداً كبيرة لكفالة أنْ يسير الاستفتاء سيراً سلسا وسلميا وفي الوقت المحدد، وأن تجسد نتائجه بوضوح إرادة شعب جنوب السودان، وأن يقبل بها الجميع.

كما أظهر الاستفتاء كيف أن العمل من أجل السلام والأمن الذي تضطلع به الأمم المتحدة يمكن أن يكون فعالا حين يجد الدعم من مجتمع دولي موحد ومنسق. لقد كانت المساعدة اللوجستية والتقنية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة والدعم المالي المقدم من الشركاء الدوليين لا غنى عنهما. وكان بنفس القدر من الأهمية التيسيرُ السياسي الذي وفّره الممثل الخاص للأمين العام منقريوس والعمل الدؤوب الذي اضطلع به موظفو الأمم المتحدة في جميع أنحاء السودان.

وبالرغم من هذه الإنجازات، فإن هنالك الكثير من التحديات التي تنتظرنا. فالعديد من المسائل الرئيسية في اتفاق السلام الشامل لا تزال بدون حل أو غير مكتملة، وإنْ

لم تُعالج بفعالية فإنها يمكن أن تقوض التقدم وتهدد بدفع الطرفين إلى العودة إلى الصراع.

في أعقاب الاستفتاء، ازداد التوتر في الجنوب. فعلى وجه الخصوص، استؤنفت الصراعات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وعدد من المتمردين والميليشيات، وشكلت تهديدا كبيرا على المدنيين في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة.

وظلت الحالة في أبيي غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن استمرار إخفاق الطرفين في تحقيق تقدم نحو إيجاد حل بشأن مستقبل أبيي قد أدى إلى تغذية الإحباط وتمكين العناصر المتشددة وسط قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، وأسهم في استمرار العنف. لم يحدث، لحسن الحظ، تزايد كبير في أعمال العنف منذ مطلع آذار/مارس، وأسهمت اتفاقات كادوقلي في احتواء الموقف، على الرغم من أن تنفيذها تنفيذا كاملا لا يزال يشكل تحديا كبيرا.

وفي جميع الحالات، استجابت البعثة من خلال التيسير السياسي والتواجد العسكري المتزايد. بيد أن المنع من الوصول قد حد بشدة من قدرة البعثة على القيام بدوريات في مناطق الصراع مثل أبيي وجونقلي وأعالي النيل، وقدرتها على ردع التهديدات الموجهة ضد المدنيين بشكل أكبر.

وقد جرت معظم دوريات بعثة الأمم المتحدة في منطقة البعثة بدون أن يعوقها فرض أي قيود متعمدة على حرية البعثة في التنقل. ومع ذلك، كما ذكرت سابقاً، لم يكن هذا هو الحال في أبيي وجونقلي وأعالي النيل، حيث تم عكس هذا الاتجاه الإيجابي. فمن بين ما مجموعه ٢٢١ دورية أجريت في منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم منع ما لا يقل عن ٣٣ دورية – أو حوالي ١٥ في المائة – مع زيادة كبيرة في آذار/مارس، عندما منعت ٢١ دورية – أو ٢٦ في المائة – من دوريات بعثة الأمم المتحدة الـ ٨٢ من الوصول إلى المواقع المقصودة. والأهم من ذلك، أنه منذ كانون الثاني/يناير وعلى الرغم من المحاولات المستمرة، لم تتمكن أبداً دوريات بعثة الأمم المتحدة في السودان من الوصول إلى المواقع التي دار القتال فيها، مثل ماكير أبيور، ونونق، وتوداش، وتاج اللى. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت دوريات بعثة الأمم المتحدة في كثير من الأحيان للمضايقات، وكان آخرها في دفرة بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل، مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف الأصلية للدوريات. وكانت هناك أيضا أعمال عدوانية علنية تجاه بعثة الأمم المتحدة، على سبيل المثال في قولي، ودفرة، وشيقي، وأم خير.

وفي آذار/مارس، طلب الجيش الشعبي لتحرير السودان بسبب عملياته ضد الميليشيات المسلحة في ولايتي أعالي النيل وجونقلي، إلى بعثة الأمم المتحدة البقاء خارج المقاطعات التي كانت العمليات جارية فيها. وأُلغي هذا التقييد في أواخر آذار/مارس، ولكنه عرقل بشدة قدرة بعثة الأمم المتحدة على التحقق من الحالة العسكرية والإنسانية في هذه المناطق، وحال دون وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المدنيين المتضررين. ومنذ رفع القيود، تمكنت بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري من القيام بأعمال التحقق والتقييم بغية التصدي لمحنة السكان المدنيين وتلبية الشواغل الأمنية.

ولمواجهة هذه القيود، انخرطت بعثة الأمم المتحدة في السودان في العمل مع كل من الحكومات وقيادتها العسكرية. ورُفعت القضية إلى اللجان العسكرية المشتركة في المنطقة واللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار، وبُحثت أيضاً في إطار اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار. وفي أبيي، ناقشت اللجنة الدائمة المشكلة أيضاً، وتقرر ألاّ يواجَه عمل بعثة الأمم المتحدة في السودان بأي عائق في المنطقة كلها. وقد زاد هذا الشأن من قدرة البعثة على التنقل إلى حد ما، ولكن القيود ما زالت تشكل تحدياً.

ويسرنا التعاون بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء بطء التقدم بشأن قضايا اتفاق السلام الشامل المعلّقة، مثل ترسيم الحدود، وأبيي، والمشاورات الشعبية، واندماج الجيش الشعبي لتحرير السودان في الشمال مع القوات المسلحة السودانية، ومفاوضات ما بعد الاستفتاء.

ولقد اختتمت جولة المفاوضات التي انعقدت مؤخراً في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل بالتوصل إلى اتفاق بشأن نهج مشترك لإدارة الديون قبل اجتماع البنك الدولي في نهاية الأسبوع الماضي، لكن عدداً من المسائل الاقتصادية، مثل ملكية خطوط الأنابيب والترتيبات المالية الانتقالية لتقاسم عائدات النفط، لا يزال يتعين حلها. وبالمثل، تم إحراز بعض التقدم في الإدارة المشتركة للحدود، من قبيل إنشاء آلية قيادية مشتركة لكفالة تنفيذ الترتيبات الأمنية في مرحلة ما بعد الاستفتاء، ووضع ورقة مشتركة بشأن أمن الحدود، ولكن الأطراف ما زالت تختلف على ضرورة إشراك طرف ثالث.

وفي هذا السياق، نحن قلقون جداً إزاء عدم إحراز تقدم في إيجاد حل للأزمة في أبيي. ففي حين أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تصر على التوصل إلى اتفاق على أساس بروتوكول أبيي لاتفاق السلام الشامل، وقرار محكمة التحكيم الدائمة، أكد حزب المؤتمر الوطني على أهمية المشاركة المتساوية من جانب قبيلة المسيرية في الاستفتاء. وتبقى أبيي بؤرة لديها القدرة على التصعيد وإلحاق الضرر بالعلاقة بين الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، أنجزت بعثة الأمم المتحدة تعبئة عسكرية كبيرة في المنطقة على كلا الجانبين. ونشعر بالقلق أيضاً لأنه نظراً لاستمرار عرقلة الهجرة في الممر الأوسط، فإن الصراع المتصل بالهجرة لا يمكن استبعاده.

وبسبب هذه الخلافات، هناك احتمال بعدم حل القضايا المتبقية من اتفاق السلام الشامل، أو بعدم اختتام مفاوضات ما بعد الاستفتاء بحلول ٩ تموز/يوليه. والمشاورات الشعبية في ولاية النيل الأزرق متأخرة و لم تبدأ في جنوب كردفان، بانتظار انتخابات الولاية. علاوة على ذلك، لم يبدأ بعد ترسيم الحدود على الأرض، و لم تتم تسوية دمج قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في المنطقتين، مما يسبب تهديداً أمنياً محتملاً. ونحن نرى أن مشاركة الطرف الثالث ستبقى ضرورية لتحقيق اتفاق السلام الشامل على نحو مرضٍ، وزيادة الدعم للفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في جهوده للتفاوض على حزمة ما بعد الاستفتاء.

والمشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان حيوية لتنمية العلاقات السلمية بين الشمال والجنوب، وتكيّف الشمال نفسه في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. ومن الأهمية القصوى كفالة مصداقية المشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، والتزام الأطراف بآليات لتنفيذ نتائجها بعد الفترة المؤقتة لاتفاق السلام الشامل.

إننا نشعر بالقلق إزاء المخاطر الأمنية المتصلة باندماج الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجود في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في القوات المسلحة السودانية، ولا سيما التقدم المعلّق إحرازه بشأن عملية المشاورات الشعبية. فهذه القوات المتواجدة على الحدود مع ولايتي الوحدة وأعالي النيل، تصر على أن تعالَج على نحو كافٍ شكاواهم السياسية في المشاورات الشعبية، وتنتظر نتائجها وتنفيذها قبل الموافقة على أي اتفاق رسمي بشأن الاندماج.

علاوة على ذلك، فإن الانتخابات المقبلة في جنوب كردفان، التي ستبدأ في ٢ أيار/مايو، هامة لكلا الطرفين،

وزيادة أعمال العنف مصدر قلق كبير لنا. وما فتئت الشراكة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان عامل استقرار على مدى العامين الماضيين، ولكن بما أن هذه الانتخابات سوف تؤثر على توازن القوى السياسية في ولاية جنوب كردفان، فإن الخطاب في الحملة الانتخابية بات أكثر جرأة. ونتيجة لذلك، في ١٣ نيسان/أبريل، تعرضت أربع قرى في النوبة ضمن محلة الرشاد، على بعد ٢٠٠ كيلومتر شمال شرقي كادقلي، إلى أعمال عنف مما أدى إلى وفاة ١٩ شخصاً، بينهم ثلاثة أطفال وأربع نساء و ١٢ رجلاً، وإصابة ٢٩ شخصاً بجروح، بينهم ثلاث نساء.

إن الصراعات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ومسلحين تشكل تهديداً كبيراً للمدنيين في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة. وهناك عدة مسائل على المحك هنا: أولاً، الساخطون من ضباط الجيش الشعبي الرفيعي المستوى الذين لا تروق لهم قيادة الحركة الشعبية؛ وثانياً، قادة الميليشيا الجنوبية – مثل المورلي والشلوك – الذين لم تعالج مظالمهم المحلية؛ وأخيراً، الجنوبيون الذين قاتلوا في صفوف القوات المسلحة السودانية ولكنهم يريدون الاندماج في الجيش الشعبي. ويتعين على حكومة جنوب السودان أن تتخذ تدابير ملموسة لمواجهة التوترات العرقية، وسوء الإدارة، والتهميش السياسي والاجتماعي، والتنمية الاقتصادية والحكم، وخصوصاً في مؤسسات سيادة القانون.

وقد أكمل فريق التخطيط التقني والتشغيلي المتكامل التابع للأمم المتحدة تقريره الذي يجري النظر فيه الآن في المقر. وكجزء من عملية التخطيط، هناك انخراط مستمر من خلال فرقة العمل المتكاملة الخاصة بالبعثة لكفالة أن تكون إدارة عمليات حفظ السلام على علم كامل باحتياجات وأهداف الإدارات والصناديق والوكالات والبرامج الأخرى في فترة ما بعد ٩ تموز/يوليه.

ونجم عن هذا العمل تطوير مفهوم واسع للبعثة، ومفهوم للمكون العسكري ومكون الشرطة، ومشروع أولي لمفهوم دعم البعثة. ووردت هذه المفاهيم في ورقة ستنظر فيها لجنة السياسات برئاسة الأمين العام عندما تجتمع قرابة ٢٦ نيسان/أبريل. بعدئذٍ سوف ترد توصيات الأمين العام في تقرير خاص كي ينظر فيه المجلس منتصف أيار/مايو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كاري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسودان.

السيد دفع الله عثمان (السودان): أرجو في مفتتح بياني أن أتقدم لكم بصادق التهنئة على ترؤسكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، كما أشكركم، سيدي الرئيس، على حرصكم على التواصل والتنسيق معنا منذ توليكم مهامكم كعضو في هذا المجلس الموقر. ولا يخفى عليكم مدى أهمية مداولات هذا اليوم بالنسبة للسودان، خاصة وأن هذا هو التقرير قبل الأخير بشأن تطبيق اتفاقية السلام الشامل وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. إذ أنه لم يتبق على نهاية الفترة الانتقالية سوى شهرين وبضعة أيام، وهذه في تقديرنا هي المرحلة الأكثر أهمية وحساسية بالنسبة لطرفي اتفاق السلام الشامل وما يتعين عليهما من مضاعفة الجهود وصولا إلى تسويات سياسية بشأن ما تبقى من قضايا عالقة من أجل تحقيق الهدف الأساسي من الاتفاقية، وهو تحقيق السلام والاستقرار واستدامتهما في الشمال والجنوب.

لقد استعرض تقرير الأمين العام المعروض عليكم جملةً من التطورات السياسية الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أبرزها اكتمال عملية الاستفتاء بصورة آمنة ونزيهة وشفافة على النحو الذي نقله لمجلسكم الموقر قبل ذلك السيد بنجامين مكابا، رئيس فريق الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء. لكن الاستفتاء ليس نهاية الطريق. وها نحن الآن في

مرحلة العمل على تتويج عملية تطبيق اتفاقية السلام الشامل ليس بتسوية ما تبقى من قضايا معلقة فحسب، بل بإجراء ما يلزم من تحضيرات وخطوات من أجل تعزيز أواصر التكامل والتعاون بين الشمال والجنوب بعد الانفصال، ولعل حرص الشمال على تطوير هذه العلاقات الأخوية مع دولة الجنوب المرتقبة لا يحتاج إلى دليل بعد ذلك الخطاب التاريخي الذي أدلى به السيد رئيس الجمهورية خلال زيارته لمدينة جوبا قبيل انطلاق عملية الاستفتاء. وللمرة الثانية الخطاب الذي أدلى به خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي تم فيه اعتماد نتيجة الاستفتاء. وأرجو أن أؤكد لكم مجددا من هذا المنبر أن تلك المبادئ والموجهات التي أعلنها السيد رئيس الجمهورية هي التي تشكل منهج حكومة السودان في التعامل مع ترتيبات ما بعد مرحلة الاستفتاء، بما في ذلك قضايا المواطنة والديون والأصول والمياه والاتفاقيات والصكوك الدولية والترتيبات الأمنية والاقتصادية ومعالجة موضوع الحدود وأبيي، رغم تعقدها والحاجة إلى وقت كاف لمعالجتها.

لقد أكدنا أكثر من مرة أمام مجلسكم الموقر أننا حريصون على تقديم العون والخبرات وتعزيز مقومات واستقرار دولة الجنوب لإدراكنا بأن الأمن في الجنوب هو أمن للشمال.

لقد أبرز تقرير الأمين العام المعروض عليكم في محوره الخاص بمسألة أبيي سلسلة من التطورات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكما جاء في الفقرة ١٧ فإن اتفاق كادقلي الموقع بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك في ١٣ كانون الثاني/يناير الماضي ثم الاتفاق الموقع بين وزيري الداخلية لطرفي اتفاقية السلام الشامل في السابع عشر من ذات الشهر، قد تم بموجبها وضع الحلول اللازمة والترتيبات التي – لو تم الالتزام بها من الطرف الآخر – لما تجددت المصادمات في المنطقة. ولعل من أهم ما تم الاتفاق عليه أن يتم نشر كتيبتين إضافيتين للوحدات المتكاملة المشتركة في المنطقة وسحب جميع وحدات الشرطة التابعة للجنوب وأي عناصر مسلحة أخرى. ولكن، وكما تابعتم جميعا، فقد تجددت الاحتكاكات عندما حاولت بعض العناصر منع أفراد قبيلة المسيرية من الوصول بمواشيهم إلى موارد الماء. ولن يختلف اثنان أبدا في أن معالجة الشواغل الأمنية واحتواء الاشتباكات في المنطقة لا يُغني أبدا عن التسوية السياسية الشاملة لوضع منطقة أبيي، وقد تابعتم جميعا كيف أن حكومة السودان ظلت، وباستمرار، تتعامل بصورة إيجابية مع مقترحات الوسطاء، خاصة أنها دولة كبرى تتمتع بعضوية مجلسكم هذا، بشأن هذه المسألة، بما في ذلك المقترح الإطاري الذي سبق أن تقدم به السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق الحكماء الأفارقة. ولكن هذا لم يجد آذانا صاغية من الطرف الآخر. ولم يستجيبوا لمقترحات الوسطاء، ولا لمقترحات السيد مبيكي. وعليه، فإننا نناشدكم اليوم، وفي ضوء المرونة التي أبديناها في الشمال لحل مشكلة أبيي، أن يتقدم الطرف الآخر خطوة ويبدي من المرونة ما يساعد الوسطاء على حل هذه المشكلة. وأختتم كلامي بشأن هذا الجانب بالتأكيد على أننا مستعدون لإبداء المرونة اللازمة التي تراعي متطلبات وظروف المنطقة الموضوعية لحلها حلا نهائيا.

لقد تابعتم جميعا ما تم من إجراءات تحضيرية من أجل إجراء الانتخابات التشريعية في ولاية جنوب كردفان، وهي إحدى متطلبات المشورة الشعبية، كما جاء في اتفاق السلام الشامل، بدءا بعمليات تسجيل الناخبين وانتهاءاً بإعلان القوائم الخاصة بانتخابات المجلس التشريعي للمنطقة. وفي هذا الجانب، أؤكد أننا في الشمال ملتزمون بالمضي قدما في هذه الترتيبات، وإن الانتخابات ستجرى في الوقت المحدد لها خلال الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو القادم. وبالتالي، نكون قد قطعنا شوطا كبيرا تجاه إكمال المشورة الشعبية، وسنوافيكم في حينه بجميع التطورات في هذا الشأن. وذلك

لطمأنتكم إلى أن إجراءات إكمال لمشورة الشعبية تجري على قدم وساق وبجدية واهتمام من قبل الطرفين.

بخصوص ما تم التعرض له في الإحاطة الإعلامية للسيد الصديق، أتول كهاري، عن أن هنالك اشتباكات قد جرت في بعض المناطق في جنوب كردفان، أؤكد أنها لا تعدو كونها إجراءات في إطار التنافس الطبيعي في إطار أي انتخابات تجري في أي مكان في العالم؛ وهي ليست سياسة معتمدة لإذكاء روح الاقتتال والحرب وقد تم احتوائها في حينه.

وبعد أن يتم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي في منطقة جنوب كردفان، سيتم الدخول في إجراءات المشاورات الشعبية والتي ستعتمد على معرفة رأي جميع المواطنين فيما يتعلق بالخدمات والتنمية وتعزيز ورفع قدرات الولاية التنموية. هذا الجانب تم في ولاية النيل الأزرق، وهي متقدمة خطوة على جنوب كردفان، والتي هي في الطريق الآن. إجمالا، أقول إن المشاورات الشعبية في كل من المنطقتين تجري وتتم في إطار موضوعي وليست هناك مشاكل كبيرة بشأنها.

أقول هذا إلا أنني لا بد أن أشير إلى أنه وكما جاء في الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام (S/2011/239)، فإن وجود قوات الحركة الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ما زال قيد التسوية؛ ما زال قيد البحث ويجب أن يتم الالتزام بما نص عليه اتفاق السلام الشامل، وهو سحب هذه القوات. قصدت أن أشاطركم التفاصيل لتعرفوا أين توجد مظان المشاكل، وهي أن الحركة الشعبية لم تسحب حتى الآن قواتها المسلحة من منطقة جنوب كردفان ولا منطقة النيل الأزرق، مما قد يؤثر سلبا على إجراء المشاورات الشعبية. وعليه، نرجو من المجلس الموقر أن يرسل رسالة قوية. لا نطالبه بأن يدين أو يشجب وإنما يشجع ويحث الحركة على الالتزام بما نص عليه اتفاق السلام الشامل في هذا الجانب.

كما لا بد أن أُذكر بأن القوات المسلحة السودانية قد التزمت بجميع ما نص عليه اتفاق السلام الشامل، وذلك بسحب جميع قواتها المشاركة في الوحدات المتكاملة المشتركة من جنوب السودان، بينما لا تزال نسبة إعادة نشر قوات الحركة من الشمال متوقفة تماما عند نسبة ٣٧ في المائة، أي ما تم هو نسبة ٣٧ في المائة، حسبما عرضه عليكم تقرير الأمين العام. وهذا جانب يجب أن يخاطبه المجلس أيضا، إذ أن المسائل مترابطة.

فيما يتعلق بالتطورات الأمنية في جنوب السودان، فقد أورد التقرير المعروض عليكم والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أتول كهاري صورة مقلقة، حقيقة، في جنوب السودان. ويمكن تلخيصها في أن هنالك عددا كبيرا جدا من الفصائل المتمردة، يمكن أن أصفها بأنها أصبحت ذات ظاهرة أميبية لأننا كل يوم نسمع بفصيل جديد خرج من قوات الحركة الشعبية وحمل السلاح. وأنا شخصيا ظللت أقول هذا وأنبه إليه وقد ذكرته إبان الجلسة الأخيرة للمجلس التي حضرها السيد باقان أموم، هنا قبل شهر، ولكنه لم يعجبه ذلك الحديث وهو منهج غير موضوعي وغير حقيقي في مخاطبة المشاكل.

ونحن سعداء بدور الأمم المتحدة وبدور بعثة الأمم المتحدة في السودان ومصداقيتها التي أبرزت هذه المشاكل التي يعاني منها الجنوب. وأختم حول هذا الجانب بأن أقول أن على المجلس، حقيقة إذا كان يسعى إلى أن تكون الدولة الوليدة دولة مستقرة وآمنة تستحق أن تستمتع وتستفيد من الدعم الدولي المرتقب في مجال التنمية، أن تعد نفسها لمرحلة الانتقال من تنظيم عسكري صفوي إلى مرحلة الدولة التي تستطيع أن تستوعب كل القوى السياسية في جنوب

السودان والتي ترمي إلى إشراكهم وعدم إقصائهم لأن الإقصاء، بالإضافة إلى المشاكل العسكرية الموجودة، سيؤدي إلى خلق دولة فاشلة منذ اليوم الأول.

أنا لا أشاطركم هذا باعتبار أنني أعتبر نفسي مناوئا للجنوب. لا، أنا أعتبر نفسي مواطنا سودانيا، يهمه أمن الجنوب وأمن الشمال وأقصد بذلك أن أوضح لكم صورة واقعية تساعدكم في اتخاذ القرار السليم.

جانب آخر يوضح ويؤكد حقيقة أن هنالك مشاكل كبيرة تعاني منها الحركة الشعبية، وهو منعها لجميع أنشطة بعثة الأمم المتحدة في الجنوب والوقوف أمامها وعدم السماح لها بالوصول إلى مناطق عديدة في جنوب السودان، حتى السماح للبعثة بالاضطلاع بمهامها الإنسانية، ناهيك عن الواجب العسكري.

أختم أيضا، ولا أطيل عليكم، للتذكير بما قلته عن أن الظاهرة أصبحت ظاهرة أميبية. هنالك الجنرال جورج أطور المنفصل عن الحركة الشعبية وكثيرون آخرون.

ختاما، فيما يتعلق بما جاء من توصيات بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في السودان، فإن ولاية البعثة بشكلها الراهن سوف تنتهي قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٩ تموز/يوليه. وعليه، فإننا نتفق مع ما جاء في الفقرة ١١١ من التقرير بشأن التمديد الفني المؤقت لولاية البعثة حتى ٩ تموز/يوليه.

وإننا لعلى عزم وتصميم على تكثيف مشاوراتنا مع أشقائنا في الحركة الشعبية لاستكمال تسوية ما تبقى من مسائل معلقة بما في ذلك تسوية وضع منطقة أبيي. ويبقى الدور المتوخى من المجتمع الدولي ومجلس الأمن تحديدا هو تعزيز الثقة أكثر بين الشريكين في هذه المرحلة ودعم جهودهما الرامية للتوصل إلى تسوية هذه المسائل. وكلنا أمل في أن يتفهم الإخوة في الحركة الشعبية متطلبات المرحلة القادمة وتحدياتها الجسام وما تقتضيه من التزامات ومسؤوليات حتى نتمكن معا من تقديم نموذج حضاري يُحتذى في التعايش والتعاون والتكامل المثالي بين دولتين متجاورتين تربط بينهما عرى الأخوة والتاريخ والمصير المشترك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.